IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/947
١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠

توزيع عام
عربي
الأصل: إنكليزي، روسي

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ وَرَدَت من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي

١- تلقَّت الأمانة رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الوكالة.

٢- وبحسب الطلب، يُعمَّم طيّه نصُّ الرسالة وملحقيها للعلم.

البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى
المنظمات الدولية في فيينا
Erzherzog-Karl-Strasse 182
A-1220 Vienna
الهاتف: ٩١ ٥٣ ٢٨٢ (١ ٤٣+)، ٩٣ ٥٣ ٢٨٢ (١ ٤٣+)
الفاكس: ٨٧ ٥٦ ٢٨٠ (١ ٤٣+)

المرجع رقم: 3530-n

تهدي البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى المنظمات الدولية في فيينا تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتتشرف بأن تطلب منها أن تعمّم، في نشرة إعلامية، النسختين الروسية والإنكليزية من البيان الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية الروسية، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، رداً على مزاعم الولايات المتحدة المضللة بخصوص عودة ما سبق إنهاؤه من عقوبات مجلس الأمن الدولي على إيران.

وتغتنم البعثة الدائمة للاتحاد الروسي هذه الفرصة لتعرب مجدّداً للأمانة عن فائق تقديرها.

[الختم]

فيينا، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

المرفق

أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا

وزارة الشؤون الخارجية الروسية

٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ٨:٥٣ ص

بيان من وزارة الشؤون الخارجية الروسية رداً على مزاعم الولايات المتحدة المضللة بخصوص عودة ما سبق إنهاؤه من عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إيران.

١٤٩٧-٢٠-٠٩-٢٠٢٠

ما فتئت الولايات المتحدة تضلّل المجتمع الدولي من خلال تكهُّنها بأنّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أكمل إجراءات تجديد قراراته الخاصة بفرض عقوبات على إيران، بعد أنْ أنهيتْ تلك العقوبات عقب التوقيع، في عام ٢٠١٥، على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

ولا جَرمَ أن الولايات المتحدة تدرك أن مزاعمها تتعارض مع الواقع. ولهذا السبب تهدد الولايات المتحدة، على ما دأبت عليه، كلّ الأصوات المعارضة بالعقوبات وغيرها من الجزاءات. ويبدو أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة قد نفد من معينها من الحجج.

ففي الواقع، لم يتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أي إجراء لإعادة العمل بالعقوبات المفروضة على إيران. وما التحركات التي قامت بها واشنطن إلا أداء درامي يهدف إلى إخضاع مجلس الأمن لحملتها الرامية إلى ممارسة أقصى الضغط الممكن على إيران، وتحويل هذه المؤسسة المحترمة إلى أداة تحت تصرفها. وقد باءت تلك الجهود بالفشل.

وإذ تنسحب الولايات المتحدة من "الاتفاق النووي" في أيار/مايو ٢٠١٨، وتعيد فرض عقوبات أحادية الجانب على طهران، وتسعى لتقويض الجهود التي تبذلها البلدان الأخرى للعمل بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١ ، فإنها تدرك تماماً حقيقة أنها تضرب عُرْضَ الحائط بالقواعد المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. وتحاول واشنطن الآن إجبار الآخرين على ارتداء نظارات تبدي واقعاً زائفاً، ممهورة بعبارة "صنع في الولايات المتحدة"، لكي ينظروا من خلالها إلى التطورات حول إيران وخطة العمل الشاملة المشتركة. بيد أنّ العالم ليس لعبة فيديو أمريكية.

وبامتشاقها هذا السلوك الجامح، الذي يتعارض مع خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٣١، توجه الولايات المتحدة ضربة قاسية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، متجاهلةً علانية قراراته، والقانون الدولي بشكل عام. وهذا الأمر غير مقبول، ليس فقط لروسيا، بل لأعضاء آخرين بمجلس الأمن أيضًا. وليس بالأمر المستغرب أن يخفق الجانب الأمريكي في رهانه على إعادة فرض عقوبات مجلس الأمن، التي سبق إنهاؤها، ضد جمهورية إيران الإسلامية.

ففي آب/أغسطس الماضي، أعلنت الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن موقفها بوضوح. وأشاروا إلى أن الأمنيات الأمريكية لاغية وباطلة من الناحيتين القانونية والإجرائية. وذكروا، على وجه الخصوص، أن الرسالة التي وجّهها وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس، والتي تركنُ إليها واشنطن، لا يمكن اعتبارها "إخطارًا" – بالمعنى المتوخّى في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ – بإطلاق العملية التي من شأنها أن

تؤدي إلى إعادة فرض العقوبات السابقة. وخلصت المناقشة المفتوحة في ٢٥ آب/أغسطس إلى استنتاج مفاده أن مجلس الأمن ليس في وضـــع يســـمح له باتخاذ مزيد من الإجراءات بناءً على طلب الولايات المتحدة. وأعاد المجلس التأكيد على هذا الموقف في أيلول/سبتمبر. وتشاطر روسيا هذا الرأي بالكامل.

وبالتالي فإن الزعم بأن أحكام قرارات فرض العقوبات على إيران قد أعيد العمل بها الآن إنما هو مجرّد أمنيّات. ونأمل أن يتحلى زملاؤنا الأمريكيون بالشـــجاعة على مواجهة الحقيقة، وأن يكفّوا عن التحدث نيابةً عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولا يمكن أن يكون للإجراءات غير المشـــروعة التي تقوم بها الولايات المتحدة أي تأثير، من وجهة نظر القانون الدولي، على البلدان الأخرى، أو أن تلزمها بتقليص تعاونها القانوني مع إيران. وستستمر الجهود المبذولة للحفاظ على التنفيذ المطرد لخطة العمل الشاملة المشتركة وكفالة ذلك التنفيذ. ويظل قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ ســـاري المفعول، من دون تغيير، ويجب الوفاء بالالتزامات الناشـــئة عنه على النحو الذي اتفقت عليه في الأصل جميع الدول على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

وبدلاً من جعل الوضـــع يتفاقم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تتخلى على الفور عن مســـعاها الرامي إلى تفكيك خطة العمل الشاملة المشتركة وتقويض قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١.

© عن وزارة الشؤون الخارجية بالاتحاد الروسي